﴿لَا تَعۡتَذِرُواْ قَدۡ كَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡۚ إِن نَّعۡفُ عَن طَآئِفَةٖ مِّنكُمۡ نُعَذِّبۡ طَآئِفَةَۢ بِأَنَّهُمۡ كَانُواْ مُجۡرِمِينَ ٦٦﴾ [التّوبة: 66]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

عاقبةُ الاستمرارِ في الأكاذيبِ، التّنْئيسُ الصّارم من قَبولِ الاعْتِذارِ

"لَمَّا كَانَ قَوْلُهُمْ: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُۚ﴾ [التَّوْبَة: 65] اعْتِذَارًا عَنْ مُنَاجَاتِهِمْ، أَيْ إِظْهَارًا لِلْعُذْرِ الَّذِي تَنَاجَوْا مِنْ أَجْلِهِ، وَأَنَّهُ مَا يَحْتَاجُهُ الْمُتَعَبُ: مِنَ الِارْتِيَاحِ إِلى المَزْحِ وَالحَدِيثِ فِي غَيْرِ الجِدِّ، فَلَمَّا كَشَفَ اللّٰه أَمْرَ اسْتِهْزَائِهِمْ، أَرْدَفَهُ بِإِظْهَارِ قِلَّةِ جَدْوَى اعْتِذَارِهِمْ إِذْ قَدْ تَلَبَّسُوا بِمَا هُوَ أَشْنَعُ وَأَكْبَرُ مِمَّا اعْتَذَرُوا عَنْهُ، وَهُوَ التِبَاسُهُمْ بِالكُفْرِ بَعْدَ إِظْهَارِ الإيمان. فَإِنَّ اللّٰه لَمَّا أَظْهَرَ نِفَاقَهُمْ، كَانَ مَا يَصْدُرُ عَنْهُمْ مِنَ الِاسْتِهْزَاءِ أَهْوَنَ"[1]، أي: لمّا حقَّقَ استهزاءَهم أنتجَ قولَه: ﴿لَا تَعۡتَذِرُواْ﴾ الآية، وبعد أنْ كشفَ فضائحَهم في الحلفِ الكاذبِ وأعقبَه بالكذبِ في اعتذارِهم، جاء بهذه الآية تيئيسًا لهم ممّا طلبُوه من رضا الخلْقِ بالحلفِ الكاذبِ، والاعتذارِ الكذوبِ.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿لَا تَعۡتَذِرُواْ﴾: "العُذْرُ: تَحرّي الإنسانِ ما يمحُو به ذنوبَه - ويقال: عُذْرٌ وعُذُرٌ - وذلك على ثلاثة أضْرُبٍ: إمّا أن يقول: لم أفعل، أو يقولَ: فعلتُ لأجلِ كذا، فيذكرَ ما يُخرجُه عن كونه مُذنبًا، أو يقولَ: فعلتُ ولا أعودُ، ونحوَ ذلك منَ المقال. وهذا الثالثُ هو التّوبةُ، فكلُّ توبةٍ عُذْرٌ وليس كلُّ عُذْرٍ توبةً، واعْتذَرْتُ إليه: أتيت بعُذْرٍ، وعَذَرْتُهُ: قَبِلْتُ عُذْرَهُ. قال تعالى: ﴿يَعۡتَذِرُونَ إِلَيۡكُمۡ إِذَا رَجَعۡتُمۡ إِلَيۡهِمۡۚ قُل لَّا تَعۡتَذِرُواْ﴾ [التوبة/94]، والمُعْذِرُ: من يرى أنّ له عُذْراً ولا عُذْرَ له. قال تعالى: ﴿وَجَآءَ ٱلۡمُعَذِّرُونَ﴾ [التوبة/90]، وقرئ ﴿ٱلۡمُعۡذِرُونَ﴾"[2].

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 10/251.
(2) الرّاغب، المفردات: (عذر).

2) ﴿طَآئِفَةٍ﴾: "الطَّوْفُ: المشيُ حولَ الشّيءِ، طاف حول الكعبةِ يطُوفُ طَوْفًا وطَوافًا وطَوَفانًا... والطائفةُ منَ الشّيء: القطعةُ منه. وقولُه تعالى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، قال ابنُ عبّاس: الطائفةُ: الواحدُ فما فوقَه، فمن أَوقعَ الطَّائفةَ على الواحد يريدُ النّفسَ الطّائفةَ. وقال مجاهدٌ: الطائفةُ: الرّجلُ الواحدُ إلى الأَلْف. وقال عطاءٌ: أَقلُّها رجلان"[1].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

المعاذيرُ الكاذبةُ غيرُ مقبولةٍ، ومن أصرّ على النّفاق جوبه بالعذاب

الخطابُ للمنافقين، وتحريرُه: "لا تشتغلُوا بتلك المعاذيرِ الكاذبةِ فإنّها غيرُ مقبولةٍ؛ لأنّكم بهذا الاستهزاءِ باللّه تعالى وآياتِه ورسولِه قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إيمانِكُمْ. أي: قد ظهرَ كُفرُكم وثبتَ، بعد إظهارِكم الإيمانَ على سبيل المُخادَعةِ، فإذا كنّا قبْلَ ذلك نُعاملُكم معاملةَ المسلمين بمقتضَى نُطقِكم بالشّهادتَيْن فنحن الآن نُعاملُكم معاملةَ الكافرين بسببِ اسْتهزائِكم باللّه تعالى وآياتِه ورسولِه ﷺ... إنْ نَعْفُ عَنْ طائفةٍ مِنْكُمْ - أيها المنافقون - بسببِ توبتِهم وإقلاعِهم عنِ النّفاق - نُعَذِّبْ طائفةً أخرى منكم بسببِ إصْرارِهم على النّفاق، واسْتمرارِهم في طريق الفُسوقِ والعِصيانِ"[2].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

مَوقعُ جملةِ ﴿لَا تَعْتَذِرُواْ﴾ من سابقتها:

التَّوبيخُ معنًى قائمٌ برأْسِه، مستقلّ بذاته

"جُمْلَةُ ﴿لَا تَعْتَذِرُواْ﴾ مِنْ جُمْلَةِ القَوْلِ الَّذِي أُمِرَ الرَّسُولُ ﷺ أَنْ يَقُولَهُ، وَهِيَ ارْتِقَاءٌ فِي تَوْبِيخِهِمْ، فَهِيَ مُتَضَمِّنَةٌ تَوْكِيدًا لِمَضْمُونِ جُمْلَةِ ﴿أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [التَّوْبَة: 65]، مَعَ زِيَادَةِ ارْتِقَاءٍ فِي التَّوْبِيخِ، وَارْتِقَاءٍ فِي مَثَالِبِهِمْ بِأَنَّهُمْ تَلَبَّسُوا بِمَا هُوَ أَشَدُّ وَهُوَ

(1) الفِيروزابادِيّ، بصائر ذوي التّمييز: (طاف).
(2) طنطاويّ، التّفسير الوسيط: 6/341.

الكُفْرُ، فَلِذَلِكَ قُطِعَتِ الجُمْلَةُ عَنِ الَّتِي قَبْلَهَا، عَلَى أَنَّ شَأْنَ الجُمَلِ الوَاقِعَةِ فِي مَقَامِ التَّوْبِيخِ أَنْ تُقْطَعَ وَلَا تُعْطَفَ؛ لِأَنَّ التَّوْبِيخَ يَقْتَضِي التَّعْدَادَ، فَتَقَعُ الجُمَلُ المُوَبَّخُ بِهَا مَوْقِعَ الأَعْدَادِ المَحْسُوبَةِ نَحْوَ وَاحِدٌ، اثْنَانِ، فَالمَعْنَى لَا حَاجَةَ بِكُمْ لِلِاعْتِذَارِ عَنِ التَّنَاجِي فَإِنَّكُمْ قَدْ عُرِفْتُمْ بِمَا هُوَ أَعْظَمُ وَأَشْنَعُ"[1].

بَلاغَةُ النَّهْيِ والفصل: ﴿لَا تَعْتَذِرُواْ﴾:

"لَمَّا كَشَفَ اللهُ أَمْرَ اسْتِهْزَائِهِمْ، أَرْدَفَهُ بِإِظْهَارِ قِلَّةِ جَدْوَى اعْتِذَارِهِمْ، إِذْ قَدْ تَلَبَّسُوا بِمَا هُوَ أَشْنَعُ وَأَكْبَرُ مِمَّا اعْتَذَرُوا عَنْهُ - وَهُوَ التِبَاسُهُمْ بِالكُفْرِ بَعْدَ إِظْهَارِ الإِيمَانِ -، فَإِنَّ اللهَ لَمَّا أَظْهَرَ نِفَاقَهُمْ كَانَ مَا يَصْدُرُ عَنْهُمْ مِنَ الاسْتِهْزَاءِ أَهْوَنَ، فَجُمْلَةُ لَا تَعْتَذِرُوا مِنْ جُمْلَةِ القَوْلِ الَّذِي أُمِرَ الرَّسُولُ أَنْ يَقُولَهُ، وَهِيَ ارْتِقَاءٌ فِي تَوْبِيخِهِمْ، فَهِيَ مُتَضَمِّنَةٌ تَوْكِيدًا لِمَضْمُونِ جُمْلَةِ ﴿أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾، مَعَ زِيَادَةِ ارْتِقَاءٍ فِي التَّوْبِيخِ وَارْتِقَاءٍ فِي مَثَالِبِهِمْ بِأَنَّهُمْ تَلَبَّسُوا بِمَا هُوَ أَشَدُّ وَهُوَ الكُفْرُ، فَلِذَلِكَ قُطِعَتِ الجُمْلَةُ عَنِ الَّتِي قَبْلَهَا، عَلَى أَنَّ شَأْنَ الجُمَلِ الوَاقِعَةِ فِي مَقَامِ التَّوْبِيخِ أَنْ تُقْطَعَ وَلَا تُعْطَفَ؛ لِأَنَّ التَّوْبِيخَ يَقْتَضِي التَّعْدَادَ، فَتَقَعُ الجُمَلُ المُوَبَّخُ بِهَا مَوْقِعَ الأَعْدَادِ المَحْسُوبَةِ نَحْوَ وَاحِدٌ، اثْنَانِ، فَالمَعْنَى لَا حَاجَةَ بِكُمْ لِلِاعْتِذَارِ عَنِ التَّنَاجِي فَإِنَّكُمْ قَدْ عُرِفْتُمْ بِمَا هُوَ أَعْظَمُ وَأَشْنَعُ"[2].

ليس بعْدِ الكُفرِ ذنْبٌ؛ استهزاءً كان أو غيرَه

والاعتذارُ منَ الذّنْبِ والتّوبةُ منه أمرٌ مندوبٌ إليه، تَضافرتْ عليه النّصوصُ الشّرعيّةُ، وتواترتْ به. وعلى ذلك فالنّهيُ عنه هنا يكونُ خارجًا إلى غرَضٍ بلاغيٍّ هو هنا التّيئيسُ من قَبولِه، والتّنبيهُ على أنّ الاعتذارَ لن يُفيدَهم شيئًا، وقال بعضُهم: "النَّهْيُ مُسْتَعْمَلٌ فِي التَّسْوِيَةِ وَعَدَمِ الجَدْوَى"[3].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/251.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/251.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/252.

والنّهْيُ عن الاعتذارِ يُفيدُ بمفهومِ المُخالَفةِ أنّهم توقّعُوا الفتْكَ بهم فجاؤوا مُعتذرين، ومجيؤُهم مُعتذرين كان جديرًا بإقالتِهم مِن عَثْرَتِهم، أمّا وقد نهاهُم عنِ الاعتذارِ فقد دلَّ على أنّه اعتذارٌ كاذبٌ، لم يخرجْ منَ القلب على سبيل التّوبةِ النّصوحِ، وإنّما هو في حدِّ ذاتِه ضربٌ آخرُ من ضروبِ الخِداعِ التي زادت طينتَهم بِلَّةً.

دَلالةُ وصْفِ الاسْتهزاءِ بالكفرِ:

الحُكمُ على الاستهزاء بأنّه كُفرٌ "يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: الكُفْرُ لَا يَدْخُلُ إِلَّا فِي أَفْعَالِ القُلُوبِ"[1]، و"الجِدُّ واللّعِبُ في إظهار كلمةِ الكُفرِ سواءٌ، ولا خلافَ بين الأئمّةِ في ذلك"[2]، "قَالَ الحَسَنُ: المُرَادُ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمُ الَّذِي أَظْهَرْتُمُوهُ، وَقَالَ آخَرُونَ: ظَهَرَ كُفْرُكُمْ لِلْمُؤْمِنِينَ بَعْدَ أَنْ كُنْتُمْ عِنْدَهُمْ مُسْلِمِينَ، وَالقَوْلَانِ مُتَقَارِبَانِ"[3].

كلمةِ الكُفرِ، جدّها جدّ، وهزلها جدّ

بَلَاغَةُ تَوْكِيدِ الخَبَرِ بـ ﴿قَدْ﴾ فِي السّياق:

﴿قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾، اقتضَى مقامُ توهُّمِ المنافقين قَبولَ أعذارِهم الكاذبةِ وأيمانِهم الفاجرةِ؛ توكيدَ الحُكمِ عليهم بالكفرِ حُكمًا قطعيًّا، بـ ﴿قَدْ﴾ التي دخلت على الماضي ﴿كَفَرْتُم﴾ فتآزرَا على القطْعِ بتحقُّقِ الكُفرِ فيهم، والقطْعِ بوقوعِه لهم.. ومعلومٌ أنّ "الاسْتِهْزَاءَ يَدُلُّ عَلَى الاسْتِخْفَافِ، وَالعُمْدَةُ الكُبْرَى فِي الإيمانِ تَعْظِيمُ اللّه تعالى بِأَقْصَى الإِمْكَانِ، وَالجَمْعُ بَيْنَهُمَا مُحَالٌ"[4].

الاسْتهزاءُ اسْتِخفافٌ، ومُرتكزُ الإيمانِ التّعظيمُ

سِرُّ تَقْييدِ الفعْلِ بالظّرفِ ﴿بَعْدَ﴾:

تقييدُ كُفرِ المنافقين بالظّرفِ ﴿بَعْدَ﴾ في قولِه تعالى ﴿قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ وإن فسَّره العلماءُ بأنّ معناه: "بعد إظهارِكمُ الإيمانَ"[5]؛ فإنَّ ظاهرَه يزيدُهم توبيخًا؛ إذ يُصرّحُ بأنَّ كفرَهم كان

الانتكاسُ إلى الكُفرِ بعد الإيمانِ، جُرمٌ خطيرٌ، وخِذلانٌ كبيرٌ

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 16/95.
(2) الآلوسيّ، روح المعاني: 5/320.
(3) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 16/96.
(4) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 16/95.
(5) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/286.

بعد مخالطةِ الإيمانِ قلوبَهم؛ فيُسجِّلُ عليهم جريمةَ الانتكاسِ.. ففيه تصريحٌ بأنّ الكُفرَ بعد مخالطةِ الإيمانِ القلوبَ وتذوُّقِ طعْمِه بلسان القلْبِ جُرمٌ خطيرٌ وخِذلانٌ كبيرٌ، لا يُضاهِيه جُرمٌ ولا خِذلانٌ؛ و"التّعبيرُ بذلك أشنعُ في الذّمِّ، ولا سيّما عند العربِ؛ لأنّهم يتمادَحون بالثّباتِ على أيّ أمرٍ اختارُوه، ويتذامُّون بالطّيشِ"[1].

تَوجيهُ الإضافةِ في ﴿إِيمَٰنِكُمۡ﴾:

المنافقون لهم إيمانُهمُ الصُّوريُّ، وهو عكس الإيمانِ الصّادقِ

قيل إنّ المنافقين "لَمْ يُؤْمِنُوا إيمَانًا صَادِقًا، وَالْمُرَادُ بِإِيمَانِهِمْ: إظْهَارُهُمُ الإيمانَ، لَا وُقُوعُ حَقِيقَتِهِ. وَقَدْ أَنْبَأَ عَنْ ذَلِكَ إضَافَةُ الإيمان إلى ضَمِيرِهِمْ دُونَ تَعْرِيفِ الإيمان بِاللَّامِ الْمُفِيدَةِ لِلْحَقِيقَةِ، أَيْ: بَعْدَ إيمَانٍ هُوَ مِنْ شَأْنِكُمْ، وَهَذَا تَعْرِيضٌ بِأَنَّهُ الإيمانُ الصُّورِيُّ غَيْرُ الحَقِّ"[2]. فما أضيفَ إليهم من إيمانٍ يفيدُ أنّه إيمانٌ خاصٌّ بهم، ليس إيمانَ الرّسولِ ﷺ وصحْبِه الكرامِ، الإيمانَ الصّحيحَ الذي يرضاهُ اللّه تعالى لعباده. كما يُوحِي ظاهرُ إضافةِ الإيمان إليهم بمزيدِ التّوبيخ؛ من حيث إنّه كان يُفترضُ أنّهم أحقُّ به وأوْلى؛ فهُم أهلُ كتابٍ؛ ولذلك أتَى به اسْمًا في مقابَلة الكُفرِ فعْلًا: ﴿كَفَرْتُم﴾... ﴿إِيمَٰنِكُمۡ﴾، ولم يَقُل كفرتُم بعد أن آمنتُم، وهذا ممّا يضاعفُ جرائمَهم التي اقْترفوها، وهكذا يُسجِّلُ القرانُ الكريمُ عليهم الجرائمَ المُتراكبةَ المَقيتةَ.

نُكتةُ التّقْييدِ بـ ﴿إن﴾:

عفْوُ الله تعالى عنِ العاصِي، لائحٌ لمن يَصْدُقُ التّوبةَ، وإنْ كان مُنافقًا

قُيِّدَ العَفْوُ بأداةِ الشّرطِ المُشكِّكِ ﴿إن﴾ في قولِه تعالى: ﴿إِن نَّعۡفُ عَن طَآئِفَةٖ مِّنكُمۡ﴾: لتحقيقِ مَزيدٍ منَ الضَّغطِ على المنافقين للعودةِ إلى حظيرةِ الإيمانِ النّقيِّ الصّافي. وبرغْمِ ما في هذا الخبرِ منَ التّلويحِ بمُواربةِ بابِ التّوبةِ واحتمالِ العفْوِ عن بعضِهم؛ تُرسلُ ﴿إن﴾

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 8/519.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/252.

إشارتَها بأنّ حصولَ العفْوِ عن طائفةٍ منهم يَظلُّ في حَيِّزِ البعيدِ المشكوكِ في حصولِه، وهذا يثيرُ في نفوسِهم الأملَ واليأسَ معًا، ويجعلُهم مترددِّين بين الخوفِ والرّجاء، وبهذا تدفعُهم ﴿إن﴾ نحوَ التّوبةِ النّصوحِ دفعًا، واللّه تعالى يحبُّ لعبادِه النّجاةَ، ويدعُوهم إلى الخيْرِ، فمنِ اهتدَى فلنفْسِه ومن ضلَّ فإنّما يَضلُّ عليها.

دَلالةُ حذْفِ جوابِ الشَّرْطِ:

الإخبارُ بما يدُلُّ عـلى الـجـزاءِ، أعلَى منَ الإخبارِ بالجَزاءِ

قوله ﷺ: ﴿إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةً﴾، فإنْ قيل: "كيف يصحُّ أن يكونَ ﴿نُعَذِّبْ طَآئِفَةً﴾ جوابًا للشّرْط ﴿نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ﴾... فالجواب أنَّ الجزاءَ محذوفٌ مسبَّبٌ عنِ المذكور، أي: فلا ينبغِي أن يَفترُوا أو فلا يَفتروا فلا بدَّ من تعذيب طائفةٍ... فإنْ قيل: هذا التّقديرُ لا يفيدُ سببيّةَ مضمونِ الشَّرطِ لمضمونِ الجزاء. قلتُ: يُحملُ على سببيّتِه للإخبار بمضمونِ الجزاءِ أو سببيّتِه للأمْرِ بعدمِ الاغترارِ قياسًا على الإخبار"[1].

سِرُّ التّعبيرِ بالجارِّ والمجرور، وسر التعبير بالعفو:

تغليبُ جانبِ الـعـفْـوِ على جانبِ التَّعذيبِ فـضْـلٌ مـن ربِّ العالَمين

وهنا يبدُو تغليبُ جانبِ العفْوِ من الرّحمن الرّحيم عنِ المُذنبين على جانب التَّعذيب فذُكِر الجارُّ والمجرور ﴿مِّنكُمْ﴾ في جُملة الشّرطِ ﴿نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ﴾، وحُذِف منَ الجُملةِ الثّانيةِ جُملةُ الجواب ﴿نُعَذِّبْ طَآئِفَةً﴾، ولم يُقيّد بـ ﴿مِّنكُمْ﴾ وكأنَّ الطّائفةَ المُعذَّبةَ ليست منهم، وذلك يُعرِّضُ بفتح بابِ الأملِ في النّجاةِ، ويَستثيرُ العَشمَ في نفوسِهم في نَيْل عفْوِ الرحمن الرحيم؛ فيُسرعُ بهم ذلك إلى التّوبةِ والإنابةِ، فإذا لم يتوبُوا بعد ذلك ويعودُوا إلى اللّه تعالى دلَّ على تملُّكِ النّفاقِ قلوبَهم وتغلغُلِه في نفوسِهم كالمرض حين يَفْتِكُ بالجسْمِ ويَتمكّنُ فلا يُجدِي معه علاجٌ.

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 5/320.

بَلاغةُ التّضادِّ بين ﴿نَّعْفُ﴾ و﴿نُعَذِّبْ﴾:

العفوُ محْضُ فضْلٍ، وتَعذيبُ المُجرمين مَحْضُ عدْلٍ منه تعالى

يَنُصُّ النّظمُ الكريمُ على فِعْلَيِ العفْوِ والعذاب مُتطابقَيْن متواجهَيْن، فيمنحُ عقولَ المنافقين وقلوبَهم فرصةَ المُوازَنةِ بين هذين الضِّدَّيْن عن قُربٍ؛ لعلّهم يَفزعون إلى التّوبةِ يرجُون أن يدخلُوا في طائفةِ العفْوِ، وينجُوا من أن يكونوا من طائفة العذاب؛ والمقصودُ "إنْ نَعْفُ عَنْ طائفَةٍ مِنْكُمْ بإحداثِهم التّوبةَ وإخلاصِهم الإيمانَ بعد النّفاقِ نُعَذِّبْ طائفَةً بِأَنَّهُمْ كانُوا مُجْرِمِينَ"[1].

دَلالةُ التّعبيرِ بالمضارع، في ﴿نَّعْفُ﴾، و﴿نُعَذِّبْ﴾:

استِحضارُ الحالِ، خيْرُ مُعينٍ على الارْتداعِ

المضارعةُ هنا تستحضرُ للمنافقين المَآلَيْن: مآلَ العفْوِ، ومآلَ التّعذيب، وتصوِّرُ لهم تجدُّدَ هذا وتجدّدَ ذاك، كلٌّ على طائفته وكلٌّ بحسبه، فهذا يُنَعّمُ ويتجدّدُ تَنعُّمُه بالعفْوِ، وهذا يصْطلِي العذابَ ويتجدّدُ اصْطلاؤُه بالعقوبةِ.

نُكتةُ إسْنادِ العفْوِ والعذابِ، إليه تعالى:

مقامُ العفْوِ مُعظّمٌ، ومقامُ العذابِ مَهُولٌ

وأسندَ اللّه ﷻ كلًّا منَ (العفوِ)، و(العذابِ) إليه سُبحانه تعظيمًا لمقامِ العفْوِ، وتشريفًا لأهلِه، وبِشارةً، وتهديدًا بأهلِ العذابِ، وتَهويلًا لشأنِه[2].

بَلاغةُ أسلُوبِ الاكْتفاءِ، في السّياق الحكيم:

الفضْلُ لله وحدَه، والتّوفيقُ منه وحدَه

اكْتفاءُ النّظْمِ الكريمِ بِذِكْرِ سببِ عدَمِ العفْوِ عنِ الطّائفةِ الثّانيةِ عن ذكْرِ سببِ العفْوِ عنِ الطّائفةِ الأُولَى؛ ببيانِ أنَّ عدَمَ العفْوِ عنِ الثّانيّةِ أنّهم كانوا مُجرمين - وذلك مذكورٌ في الآيةِ الكريمةِ -، وسببُ العفْوِ عنِ الطّائفةِ الأُولى أنّهم أحدثُوا التّوبةَ؛ وهذا لم يُذكرْ؛ تنويهًا بأنَّ الفضْلَ إنّما هو للّه تعالى، وأنَّ سببَ العفْوِ في الأصلِ توفيقُ اللّه تعالى إيّاهم إلى التّوبةِ النّصوحِ، ويصيرُ العفْوُ محْضَ

(1) الزمخشري، الكشّاف: 2/286.
(2) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 7/3362.

كرمٍ منه تعالى، ومع ذلك يكونُ للعفوِ عن طائفةٍ سببُه التّوفيقُ، ولتعذيب الأخرَى سببُه الإجرامُ؛ فـ"المَقَامُ دَالٌّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ عَبَثًا وَلَا تَرْجِيحًا بِدُونِ مُرَجِّحٍ، فَمَا هُوَ إِلَّا أَنَّ طَائِفَةً مَرْجُوَّةُ الإيمان، فَيُغْفَرُ عَمَّا قَدَّمَتْهُ مِنَ النِّفَاقِ، وَأُخْرَى تُصِرُّ عَلَى النِّفَاقِ حَتَّى المَوْتِ، فَتَصِيرُ إلى العَذَابِ"[1].

و"الذي عُفِيَ عنه رجلٌ واحدٌ وهو مَخْشِيّ بنُ حُمَيِّر الأشْجعيُّ... كان يضحكُ، ولا يخوضُ، وكان يَمشي مُجانباً لهم ويُنكرُ بعضَ ما يسمعُ... ولعلّه أُطلقَ الطائفة عليه تعظيماً له، وسَتراً عليه، وتبشيراً بتوبة غيرِه، ولعلَّ مَخشيًّا كان مؤمناً، ولكنْ كان إيمانُه مُزلزلاً فلذا عبَّرَ هنا بقولِه ﴿أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾"[2].

وفي النّصِّ على العفوِ والتّعذيب معًا دلالةٌ "عَلَى أَنَّ مَنْ خَاضَ فِي عَمَلٍ بَاطِلٍ، فَلْيَجْتَهِدْ فِي التَّقْلِيلِ فَإِنَّهُ يُرْجَى لَهُ بِبَرَكَةِ ذَلِكَ التَّقْلِيلِ أَنْ يَتُوبَ اللّه عَلَيْهِ فِي الكُلِّ"[3]، و"إشارةٌ إلى أنّ بابَ التّوبةِ والقَبولِ لا يُقفلُ أبدًا... وأنَّ هؤلاء المنافقين الذين كفرُوا بعد إيمانِهم ليسُوا على حالٍ... فالذين يتوبون إلى اللّه تعالى، ويَرجعون إليه مِن قريبٍ مِن هؤلاء المُنافقين سيلْقَون منَ اللّه سبحانَه، عفوًا، ومغفرةً، وأنّ الذين يُصرّون على هذا النّفاق الذي هم فيه سيلْقَون منَ اللّه ما أعدَّ للكافرين والمُنافقين من عذابٍ ونَكالٍ"[4].

لَطيفةٌ في وصْفِ لفظ ﴿طَآئِفَةً﴾ الثّانيةِ بالإجرامِ:

في تخصيصِ الطّائفةِ الثّانيّةِ بالإجرامِ "تَنْبِيهٌ عَلَى أَنَّ جُرْمَ الطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ كَانَ أَغْلَظَ وَأَقْوَى مِنْ جُرْمِ الطَّائِفَةِ الأُولَى، فَوَقَعَ

في التَّخصيصِ بالوصْفِ، تغليظٌ وتَقبيحٌ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/252.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 8/519.
(3) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 16/96.
(4) الخطيب، التّفسير القرآنيّ للقران: 5/836.

التَّعْلِيلُ بِذَلِكَ الجُرْمِ الغَلِيظِ، وَأَيْضًا فِيهِ تَنْبِيهٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الجُرْمَ بَقِيَ وَاسْتَمَرَّ، وَلَمْ يَزَلْ، فَأَوْجَبَ التَّعْذِيبَ"[1].

معنَى الباءِ في لفظ ﴿بِأَنَّهُمْ﴾ من سياق الآية:

إجرامُهم عِلّةُ تَعذِيبِهم، وذلك عدل الله تعالى

(الباء) في مطلعِ جُملةِ الفاصلةِ ﴿بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ﴾؛ للسّببيّة[2]، تُظْهِرُ عِلّةَ تعذيبِ المنافقين، وتَنفي الظّلْمَ عنه سُبحانه: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿١١٨﴾﴾ [النّحل: 118].

دَلالةُ الختْمِ بالفاصلةِ:

مَن اعتذرَ عن الكذبِ بالكذبِ لا يُغفَرُ له، وإنّما يُغفرُ للصّادقِ

تأتي فاصلةُ الآيةِ الكريمةِ ﴿بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ﴾، كاشفةً عن سببِ تعذيبِ الطّائفةِ المُعذَّبَةِ، وتُصرِّحُ بأنّ إجرامَهم هو سببُ تعذيبِهم؛ فقد كانوا مُجرمين في إضْمارِهم النّفاقَ، ومجرمين في أيمانِهم الفاجرةِ التي هي من لوازمِ الاسْتهزاءِ بالرّسول ﷺ وبالدِّين، وذلك بدوْرِه من لوازمِ الاسْتهزاءِ باللّه تعالى، ومُجرمين بِتخلُّفِهم عنِ الغزوِ في سبيلِ اللّه تعالى، إلى آخرِ ما فضحتْه هذه السّورةُ الفاضحةُ من مخازِيهم المَخفيّةِ. و"في هذه الآيةِ يأخذُ اللّه تعالى المنافقين بِنِفاقِهم، فلم يَقبلْ لهم عُذرَهم الذي اعتذرُوا به؛ لأنّه كذِبٌ إلى كذِبٍ، ونفاقٌ إلى نفاقٍ"[3]، أمّا الذين يتوبون بصدْقٍ فأولئك الذين وعدَهم اللّه تعالى بالعفْوِ.

بَلاغةُ حشْدِ المؤكِّداتِ، في جُملةِ الفاصلةِ:

إجرامُ المنافقين مُترسِّخٌ، مُستمِرٌّ

بيّن سُبحانَه العذابَ، بقولِه تعالى: ﴿بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ﴾ الذّنْبَ الكبيرَ الذي يكون له جِرمٌ، وتفعلُه الجوارحُ، وتكتسبُه النّفسُ، مُشيرًا سُبحانَه إلى أنّهم مُستمرّون على إجرامِهم ولم يتوبُوا، ولذلك يتأكّدُ إجرامُهم واسْتمرارُهم عليه، وعدمُ انخلاعِهم منه، وذلك بتأكيدِ

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 16/97.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/253.
(3) الخطيب، التّفسير القرآنيّ للقرآن: 5/835.

الإجرامِ بالجُملةِ الاسْميّةِ، و(أنَّ) الدّالّةَ على تأكيدِ ما بعدَها، و(كان) التي تُؤكّدُ القولَ، وتدلُّ على استمرارِه[1].

دَلالةُ التَّعبيرِ باسْمِ الفاعلِ ﴿مُجْرِمِينَ﴾:

تَـجـذُّرُ الـنّـفـاقِ فـيـهـم، واسْتقرارُهُ وثباتُهُ

إجرامُهم ثابتٌ مُتجذِّرٌ فيهم تجذُّرَ نفاقِهم، وهم مُداومون على النّفاقِ والإجرامِ لا يتوبون منهما، وأنّ أمْرَ إجرامِهم بمنزلةِ الحاصلِ الثّابتِ المُستقرِّ.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

العَبَثُ واللّعِبُ واللهوُ:

اللّـعِـبُ واللـهوُ انْـشـغـالٌ بـما لا يُـغْـنِـي، والعبث إضـاعـة الـوقـت بلا فائدة

"العَبَثُ: مَا خلا منَ الإرادات إلَّا إرَادَةَ حُدُوثِه فَقَط، وَاللهوُ واللّعبُ يَتَنَاوَلهَا غيرُ إرَادَةِ حُدوثهما إرَادَةً وَقعَا بهَا لهوا وَلَعِبًا، أَلا ترى أَنه كَانَ يجوزُ أَن يقعا مَعَ إرادةٍ أُخْرَى فيخرجَا عَن كَونهمَا لهوًا وَلَعِبًا، وَقيل اللّعبُ: عملٌ للذّةٍ لَا يُرَاعى فِيهِ دَاعِي الحِكْمَة كعملِ الصَّبِيّ لِأَنَّهُ لَا يعرفُ الحَكِيمَ وَلَا الحِكْمَةَ وَإِنَّمَا يعمل للذّة"[2].

و"اللهْوُ واللّعِبُ يَشْتركانِ في أنّهما اشْتِغالٌ بِمَا لَا يعْنِي من هَوًى أَو طَرَبٍ حَرَامًا أَو لَا، قيلَ: واللهْوُ أَعَمُّ مُطْلقاً، فاسْتِماعُ المَلاهِي لَهْوٌ لَا لَعِبٌ، وقيلَ: اللّعِبُ مَا قُصِدَ بِهِ تَعْجيلُ المَسَرَّةِ والاسْتِرْواحِ بِهِ، واللهْوُ مَا شغلَ من هَوًى وطَرَبٍ وَإِن لم يُقْصَد بِهِ ذلكَ"[3].

قال العسكريُّ: "اللهو: ما يُشغلُ الإنسانَ عمّا يُعنيه ويُهمُّه، واللّعبُ: طلبُ المزْحِ بما لا يحسُنُ أن يُطلَبَ به. قيل: واشتقاقُه اللّعابُ، وهو المرورُ على غير استواءٍ كَلُعَاب الطّفلِ"[4]، وفي الكلّيات: "اللهو: صرفُ الهَمِّ بِمَا لَا يحسُنَ أَن يُصرفَ بِهِ، واللّعبُ: طلبُ الفَرحِ بِمَا لَا

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 7/3362.
(2) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 254.
(3) الزبيدي، تاج العروس: (لهو).
(4) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 470.

يحسُنُ أَن يطْلب بِهِ. وَقيل: اللهوُ الِاسْتِمْتَاعُ بلَذّاتِ الدُّنْيَا، واللّعبُ: العَبَثُ، وَقيل: اللهوُ: الميْلُ عَنِ الجِدِّ إلى الهزْلِ، واللّعبُ: تركُ مَا ينفعُ بِمَا لَا ينفعُ. وَقيل: اللهوُ: الإعراضُ عَنِ الحقِّ، واللّعبُ: الإقبالُ على البَاطِلِ"[1].

ولمّا كان اللهوُ عمَلَ لذّةٍ لَا يُرَاعى فِيهِ دَاعِي الحِكْمَةِ، ويَشتركُ مع اللهْوِ في أنّهما اشْتِغالٌ بِمَا لَا يُعْنِي من هَوًى، وهزْلٍ، وعبثٍ اصْطُفيا في الآية تعبيرًا تعذَّرَ به المنافقون عن حَلِفِهم.

(1) الكفويّ، الكلّيّات، ص: 799.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السابع عشر، سورة التوبة من الآية 23 إلى الآية 86
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السابع عشر، سورة التوبة من الآية 23 إلى الآية 86 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 17 ، 808 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-14-2
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 17 : المجلد السابع عشر، سورة التوبة من الآية 23 إلى الآية 86.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-14-2
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-4716310 بتاريخ 2024/01/24م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»